

المقدمة

لكن فيصلاً تعامل مع هذا الامر بحكمة ، وترو ، ولذلك فلا غرابة في أن يقف أمامه شخص مثل معروف الرصافي ، المعروف بأبائه ، موقف " المعترف بالذنب " الطالب للعفو ، وهو يستشهد الله تعالى على أن كل ما صدر منه لم يكن صادراً إلا عن إجهاد أخطئ فيه المرء ، ورأى لم يهتد فيه إلى وجه الصواب . . . ما يستحق به عفوكم العالي عن ذنبه ، وهل خلقت الذنوب في الدنيا إلا للصغار ، والعفو لا للكبار . وفي الختام نرى أن " هذا العبد يبتهل إلى الله أن يوفقه إلى السعي بين يدي جلالكم بكل صدق وإخلاص " (١) .

لم يكن الامر مع البريطانيين بهذه الصورة من اليسر ، فهو الذي كان يولسف العقدة المستعصية التي عانى فيصل الكثير من أجل تخفيف آثارها كان " من النادر أن يجد المرء من يفوقهم " (٢) في العراقة والتلون ونقض العهد " على حد تعبير الملك فيصل (٣) . عمل فيصل طيلة سنوات حكمه العراق بنشاط منقطع النظير نابع عن رغبة صادقة في إقامة دولة عصرية في حدود الامكان . وقد ظل يعمل هكذا حتى الايام الاخيرة من عمره تنقل أدناه نص مذكرة رفعها عبد الله أفندي يوم الثاني والعشرين من آيار سنة ١٩٢٣ إلى باقي بيك ، وهما من موظفي البلاط الملكي ، بهذا الشأن :

"صاحب الجلالة يشرف البلاط الملكي كل يوم بالساعة السابعة (٤) ، وأنني رأيت أكثر الخدم والقواصين (٥) يصلون بعد وصول صاحب الجلالة ! فهذا شيء فظيع للغاية ، أنتظر أن تتخذ من التدابير الشديدة جداً لكي

(١) أنظر نص الرسالة بخط الرصافي في الملحق رقم (٣) .

(٢) في النص : من يفوق الانكليز .

(٣) أمين الريحاني ، ملوك العرب ، الجزء الثاني ، ص ٣٢٢ .

(٤) نقل النص دون تصرف .

(٥) القواص : كلمة تركية تعني حارس الباب وقد استخدمت بنفس المعنى في بعض الولايات العربية الداخلة في الدولة العثمانية .

أن جميع مستخدمي البلاط يحضرون قبل الساعة السابعة ، كما أن
 (١) المأمور السنترال داود لم يحضر حتى الآن (١) .

وحول الموضوع نفسه كتب مؤلف " ملوك المسلمين المعاصرون " يقول :
 " يستيقظ جلالة من النوم في الساعة الخامسة صباحاً ، فيستحم ويتزين ويتناول فطوره
 يتألف من شاي وزبد وجبن ، ثم يغادر قصره الواقع على شاطئ دجلة الغربي إلى
 البلاط الملكي ، فيصله في الساعة السابعة قبل جميع الموظفين ، فيبدأ على الفور بدراسة
 ملفات الأوراق والتقارير الرسمية التي ترفع إليه ، وينظر فيها بدقة وعناية (٢) .
 وتشير معظم الدلائل إلى أن فيصلاً عمل بتجرد كبير ، ونزاهة مشهودة أثناء
 حكمه للعراق ، وهو أمر عرف عنه قبل أن يتبوأ عرش العراق أيضاً . وللاستدلال ننقل
 أدناه بعض الأرقام التي عثرنا عليها من مصروفات فيصل والبلاط الملكي في أوقات مختلفة من
 زمن حكمه للعراق . ففي العام ١٩٢٧ حول أقل من ١١٢ باراً ثمانية بدلاته الثلاث
 إلى لندن (٣) ، ليصبح المبلغ في العام ١٩٢٩ أقل من ٥٣ باراً (٤) . وفي شهر
 كانون الثاني من العام ١٩٣١ بلغ سعر كل ما يزيد به البلاط من الصمون من الحجم
 الصغير ٧٥٤ روبية (حوالي ٦٠ دينار) ، ومن الصمون الكبير ٣٧٧ روبية
 (حوالي ٣٠ دينار) . ومن اللبن ١٦٤ روبية (أقل من دينار وربع الدينار) ومن
 الزبدة ١٦٥ روبية (أقل من دينار وربع الدينار أيضاً) (٥) . فيما بلغت مصاريف البلاط
 عن العرطبات في شهر آيار من العام نفسه ٣٩٧٦ روبية (أقل من ٣٠٠ فلس) ، ونسي

-
- (١) أنظر الملحق رقم (٤) .
 (٢) أمين محمد سعيد ، ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم ، القاهرة ، ١٩٣٣ ،
 من ٦٣ .
 (٣) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، إضارة تسلسل ٥٣ - وع ، آب ١٩٢٧ .
 (٤) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، إضارة تسلسل ٥٩ - وع ، ٤ كانون الأول
 ١٩٢٩ .
 (٥) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، إضارة تسلسل ٦٨ - وع .

شهر حزيران ١٩٦٩ رمية (أقل من نصف دينار) ، وفي شهر تموز ، أى في عشر أيام الحر ١٩٦٤ رمية (أقل من ٦٠٠ فلس) (١) .

وقد وردت إشارات قليلة مغايرة لتلك التي ذكرناها لا يمكن ، في اعتقادنا ، أن يؤخذ بها كثيراً لأنها صادرة عن حالات إنفعال لا تخلو من دوافع ذاتية صرفة . فقد اتهم نوري السعيد فيصلاً بسبب إختلافه معه في أواخر عهده بأنه " يستغل مكانه بصورة مستمرة للحصول على منافع شخصية نافهة لنفسه ولحاشيته " ، وعن محاباته فسي " إشغال الوظائف الدبلوماسية ، ومنح الرواتب التقاعدية بصورة غير قانونية " (٢) . ولكن " لا يمكن أن يؤخذ عليه في هذا المجال أنه ظل وفياً لمن تعاون معه أيام الحرب العالمية الأولى ، وخلال حكمه في سوريا ، فأعتمد على قسم منهم في العراق ، وظل على اتصال بمعظمهم ، كما عاون العديد منهم " (٣) .

وفي كل الأحوال " تتجلى متاعب الملك فيصل ، وتبرز مزاياه " في " وسط هذه التناقضات " ، لبيداً " عمله الاساسي الذي أستغذ جهوده وحياته " (٤) .

(١) د . ك . د . ، ملفات البلاط الملكي ، أضماره تملجل ٦٩ - مع .

(٢) F.O. , 371/12259, E-2842; F.O. , 371/16049, E-5726 .

(٣) الدكتور كمال مظهر أحمد ، أضواء على قضايا دولية ، ص ١٩٤ .

(٤) توفيق السيدى ، ونجوه عراقية ، لندن ، بيلا ، ص ٢١ .

الفصل الثالث

الأسس الدستورية والقانونية والأدوية
للنظام الملكي في العراق ودور فيصل الأول
في وضعها في ظل الاندثار البريطاني

دور الملك فيصل في مفاوضات المصادقة العراقية البريطانية الاولى والرئاي التي رافقتها :

انتهى الشرط الاول من شروط البعثة بتولي الملك فيصل السلطة رسمياً في البلاد
على أثر توجه يوم الثالث والعشرين من آب سنة ١٩٢١ . ومنذ هذه اللحظة غسدا
أول واجبات الحكومة الجديدة تحديد الشكل الدستوري للدولة ، وضع القوانين
الضرورية لمؤسساتها ، الامران اللذان كان يعتمد عليهما مستقبل البلد إدارياً واقتصادياً
وسياسياً .

وقد " أجمع كل الذين يهتمون بالشؤون السياسية " من العراقيين في تلك
المرحلة على " طلب حكومة ديمقراطية دستورية " (١) ، فيما كان البريطانيون
عازمين على أن تكون حكومة العراق ملكية دستورية ، مرتبطة ببلادهم بوشائج قوية
تضمن جميع مصالحهم في البلاد بالصورة التي هم يريدونها . وقد تحول هذا الامر
الى اللولب المحرك للاحداث العراقية طيلة عهد فيصل الاول الذي كان يؤلف ظهره
في جميع الاحوال خطوة الى امام قياً بما كان موجوداً من قبل ، وقياً بالوضع الذي
كان يحود معظم الاقطار العربية يومذاك . فبدأ تحول توقيع الملك قانوناً الى المصدر
الاخير لاقرار جميع الاوامر والقرارات والتشريعات بعد أن كان الحاكم المدني فسي

(1) " Special Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the period 1920-1931" London, 1931, P. 13.

مرحلة الاحتلال ، والندوب السامي في بداية الانتداب مخولاً بذلك بحكم الواقع . وهذا يعني ، من الناحية النظرية على الأقل ، أن الندوب السامي البريطاني في العراق قد تحول الى أشبه ما يكون بمستشار يزود بنسخة من قرارات مجلس الوزراء ، فلا يوقع عليها الملك الا بعد موافقته هو ، وكان يحق للملك أن يرفضه أو يعلق ما يرتأى من قرارات ، في حين كانت قرارات مجلس الوزراء تتطلب أيام الحكومة المؤقتةصادقة الندوب السامي عليها فقط (١) .

ومنذ البداية حاول فيصل أن يكون له رأى ، ودور في تقرير أمور البلاد ، ونشورها في إطار إنتم بعرونة واقعية الى حد كبير من وجهة نظره ، ووجهة نظر مؤيديه على أقل تقدير (٢) . فبعد أن قدم رئيس الحكومة المؤقتة عبد الرحمن النقيب إستقالته في يوم التتويج لم يعترض فيصل على رغبة بيرسي كوكس في تكليف النقيب نفسه بتأليف أول وزارة في العهد الملكي تديراً لما أبداه من خدمات فسي عهد الحكومة المؤقتة (٣) ، الأمر الذي عد ، في الوقت نفسه ، ضماناً لتفسير التوازن بين البلاط الملكي ودار الندوب السامي (٤) ، ذلك لان فيصلاً كان يرغب رغبة صادقة في إسناد منصب الرئاسة الى رجل لا ينتم بموالاة الانكليز (٥) .

- (١) " صدى العهد " ، العدد ٣٦٣ ، ٢٥ تشرين أول ١٩٣١ .
- (٢) يؤيد معظم الساسة العراقيين الذين كتبوا مذكراتهم فيما بعد ، وكذلك العديد من المفكرين العرب ، وحتى الاجانب الذين التقوا فيصلاً في العراق هذه الحقيقة التي يقرها في الوقت نفسه عدد كبير من المؤرخين والباحثين من أمثال المرحوم الدكتور زكي صالح الذي كان أستاذاً متميزاً للتاريخ الحديث في دار المعلمين العالية .
- (٣) د . ك . د . ، ملفات البلاط الملكي ، إشارة تسلسل ج ١ / ١٩٢٢ الوثيقتان ٢ و ٣ ، رسالة من الملك الى عبد الرحمن النقيب .
- (٤) د . ك . د . ، ملفات البلاط الملكي ، إشارة تسلسل ج ١ / ١٩٢٢ ، الوثيقة رقم ١٠ : "Iraq, Report on Iraq Administration, Oct. 1920 & March 1922", London, 1923, P. 17
- (٥) عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٢٣ .

١٩٢٠ أن مؤتمر سان ريمو قد منح بريطانيا الانتداب على العراق استقل فيصـل الانتداب ونظامه . فبعد تشرشل بمقتضى معاهدة بين الطرفين تتضمن مواد الانتداب دون أن يذكر اسم الانتداب فيها . وعلى ما يبدو أن جميع المسؤولين البريطانيين فسي العراق قد أقتنعوا بهذا المخرج بعد ثورة العشرين . تؤكد السريـل في رسالتها التي تحمل تاريخ الخامس من آيار سنة ١٩٢١ أن التدريب العامي السير بيرسي كوكس قد " طلب التخلي عن فكرة الانتداب بالمرة . والاستعاضة عنه بمعاهدة تعقد معـج الدولة العراقية عند تشكيلها " (١) ، والأفان حكومة صاحب الجلالة البريطانية " ستحتج الى " الاحتفاظ بالادارة العسكرية الى أجل غير مسمى " (٢) ، الامر الذي كان يكلف الخزينة البريطانية أكثر ، صير الرأي العام البريطاني بقوة يصبه .

بعد درس دقيق اقتنع البريطانيون أنه من الأفضل أن يحدد مركزهم القانوني في العراق في إطار معاهدة ثنائية تتضمن من الشروط ما تعدد عمدة الام " كافيًا لوضع الحكومة البريطانية في مركز يؤولها لاداء مسؤولياتها الانتدابية " . وكما تمستعرف تقارير البريطانيين العلنية ، ووثائقهم السرية التي تعود الى تلك الحقبة ، فلم يقصد بذلك " إلغاء الانتداب ، أو الاستعاضة عنه بتلك المعاهدة " ، بل كان المقصود " تحديد مسؤوليات الانتداب ، وصوغها في إطار معاهدة فحسب " (٣) .

في ضوء هذا المنطق باشر البريطانيون من جانبهم بأعداد الصيغة الاولى للمعاهدة المقترحة قبل ان يتنوا فحصل المرحس ، اذ عرضوا عليه اول مسودة لها قبـسل تتجه بهوم واحد ، مما أثار حفيظته بقوة ، فقد عد الامر مجرد خدعة ذلك لان كلاً من تشرشل ولورانس كانا قد أكدوا له في لندن أن بقاء صيغة الانتداب أمر موقـست ،

(١) " العراق في رسائل السريـل " ، ص ٢٨٤ .

(2) "Special Report", P. 14

(3) Ibid , P. 14; C.O., 730/13, 21450, from Churchill to Lloyed George, March 16 , 1921.

حاول مع ذلك ، استغلال علاقائه الخاصة مع بعض البريطانيين المختصين بشؤون العراق ، منهم كورونواليس والمسبل وكلايشن وهربرت يونك ، وكان الاخير قد كلف خصيصاً مع فرنس (R.V.Vernon) بالرجوع الى بغداد في الخامس عشر من تشرين الاول سنة ١٩٢١ حاملياً معها صيغة جديدة للمعاهدة عدتها لندن صيغتها النهائية ، وليكونوا عوناً للمندوب السامي برسي كوكس في مفاوضاته مع الملك فيصل (١) .

لقد حاول فيصل ، سعيّاً منه لتمييز موقفه في المفاوضات ، استغلال موقف الوطنيين المتشدد ، بل حاول أن يظهر حتى رئيس وزراء عهد الرحمن النقيب في موقف متشدد أكثر منه بالنسبة لموضوع الانتداب ، فقد كتب الى المندوب السامي أن رئيس الوزراء " طلب منه أن لا يتخذ أى إجراء يخالف موقفه " في هذا المجال (٢) .

لم يكن بالامكان أن تؤثر مثل هذه الامور كثيراً على مواقف البريطانيين الذين لم كانوا في وضع يمكنهم من املأ شروطهم ، ورغباتهم على نحو واضح ، فأنهم عرفوا كيف يستخدمون ورقة مستقبل ولاية الموصل ، والخطر التركي للتأثير على العراقيين ، وعلى شخص فيصل الذي أصبح هدفاً لدعاية تركية مضادة إستهدفت إزاحته نهائياً بالتعاون مع الفرنسيين (٣) ، الامر الذي لم يكن خافياً عليه بفضل البريطانيين الذين نقلوا إليه صورة عن الموقف لم تخل من طابع البالغة . وفي مثل هذه الظروف لوح البريطانين لسه بالانسحاب من العراق ، ما يترك " بواجه تركيا الطامسة لوحده " (٤) . وبالمنح فيصل في تقدير نتائج مثل هذه الخطوة التي لم يكن لها وجود حقيقي في السوق البريطاني

(١) الدكتور فاروق صالح الممر ، المعاهدات العراقية - البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ - ١٩٤٨ ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(2) C.O., 730/20, 10405, March 4, 1922, Minute.

(3) F.O., 371, 6347-2262, Foreign Incitement of the Turks to attack Iraq, Printed for the Cabinet, December 23, 1921.

(٤) د. ك. و. ، ملفات البلاط الملكي ، أضمار " المعاهدة العراقية - البريطانية " ، تملسل ٤٥٤٤ - د ع .

والانموذج الاضعف المعبر عن الواقع غير المتوازن • فقد إستغل • مثلاً الحاح الوطنيين على ضرورة إجازة الاحزاب السياسية • ضرورة تنفيذ جميع الوعود • والعهود التي قطعتها بريطانيا للمراقبيين (١) • ليظهر نفسه وكأنه غير قادر على مواجهة الاحداث في ضوء الموقف البريطاني المتشدد من جهة • وتطلعات المراقبيين الى الحرية والاستقلال من جهة أخرى • وهذا كان من شأنه ان يجعله يبدو وسيطاً لا طرفاً في النزاع الدائر • مما يتيح له • حسب قناعته • فرصة الضبط على الجانب البريطاني • ومن هذا المنطلق نراه يطالب دار الاعتماد بأرجاء بحث موضوع المعاهدة الى أن ينجلبسي الموقف (٢) •

وتتوفر مؤشرات موثوقة تبين أن فيحلاً كان يرغب في تلك الالهام " في تشجيع الحركة الوطنية من وراء ستار " • ومن ذلك أنه " كان يستمع الى زعماء المعارضة • وفتح أبواب بلاطه في وجهها " (٣) • لكن مثل هذا الموقف لم يكن لينطلي على البريطانيين الذين إستغلوه لصالحهم كما تبين ذلك فيما بعد •

أما أوراق البريطانيين وأدواتهم فأنها كانت أكثر فاعلية • وتأثيراً الى حد كبير • وهي التي أعطت ثمارها بسرعة • وفرضت على فيصل التراجع أمام ماعد • أمراً واقعياً لأنه لم يكن مستعداً • على أي حال • أن يتجاوز الحد الذي رأى فيه أقصى ما باستطاعته بلوغه • وحسباً تؤكد بعض الدراسات الوثائقية أن الهجوم الوهابي على بعض القبائل المراقية من الجنوب يوم الحادي عشر من آذار سنة ١٩٢٢ يدخل ضمن تلك الاوراق على أساس أن " الهجوم كان عاملاً مهماً من العوامل التي زعمت موقف الحكومة المراقية

-
- (١) للتفصيل حول الموضوع انظر :
الدكتور فاروق صالح المر • الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ - ١٩٣٢ • بغداد • ١٩٧٨ • ص ٦٤ •
- (٢) د • ك • و • • ملفات البلاط الملكي • إخبارية تلمس - ٤٤ • ٤٥ • ٤٦ • ٤٧ • ٤٨ • ١٩٢٣ / ٤ / ١٨ - ١٩٢٣ / ٨ / ١٢ •
- (٣) عبد الرزاق الحسيني • تاريخ الاحزاب السياسية المراقية • الطبعة الثانية • بيروت • ١٩٨٣ • ص ٥٧ •

والمفاوض العراقي في مفاوضات المعاهدة " لانه " كان يهدف من بين ما يهدف اليه ، ان لم يكن هذا الهدف هو محرك الهجوم واساسه ، الى تعزيز النفوذ البريطاني في العراق عن طريق إثبات عجز القوات العراقية المسلحة المشكلة حديثاً " في رد هجوم الوهابيين " بمثل " أو صده على الأقل " . لذا فإن الهجوم عزز " الادعاء البريطاني بأن العراق لا يمكنه أن يؤمن حدوده الخارجية دون الحراب البريطانية " (١) .

وعلى الرغم من أن الهجوم الوهابي كان من شأنه أن يصرف أنظار العراقيين عن مرجعيات عن موضوع المعاهدة والانتداب ، إلا أن الملك فيصل حاول إستغلال ما حدث لمطالبته البريطانيين بتفوية الجبهة العراقية ، والتأكيد على ضرورة منح الجانب العراقي مزيداً من المسؤولية للدفاع عن بلاده ضد أي عدوان خارجي ، فيما ربط البريطانيون الموضوع ، وغيره من الموضوعات المتعلقة بأسس الدولة الجديدة بأشئاف المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة المقترحة (٢) . وكان من الطبيعي أن يؤدي مثل هذا الموقف ، وموضوع الهجوم الوهابي وردود الفعل العراقية الواسعة عليه (٣) الى تعزيز شعبية الملك فيصل الذي أصبحت أوساط مختلفة " على إستعداد لطبقة كل إشارة ، وكل طلب " يصدر منه (٤) .

(١) صادق حسن عبدالله السوداني ، مؤتمر كربلاء ١٩٢٢ ، " المثقف العربي " (مجلة) ، بغداد ، العدد الثاني ، السنة الخامسة ، تشرين الثاني ١٩٢٣ ، ص ١٢٢ ، صادق حسن عبدالله السوداني ، العراق والصراع الحجازي النجدي ، صفحات من تاريخ الحجاز والجزيرة العربية المعاصرة - " الخليج العربي " (مجلة) ، البصرة ، المجلد الثاني عشر ، العدد الاول ، ١٩٨٠ ، ص ٩١ .

(2) C.O., 730/20, 1200, Cox to Churchill, Tel. No. 197 , March 12, 1922. Also: Churchill to Cox, Tel. No. 188, March 17, 1922.

(٣) للتفصيل عن ردود فعل العراقيين على الهجوم الوهابي الذي الحق خسائر بشرية ومادية جسيمة بالعراقيين أنظر :

عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٨٠ - ٩٦ .
(٤) صادق حسن عبدالله السوداني ، مؤتمر كربلاء ، ص ١٢٣ .

وقد تجسد هذا التأييد على نحو خاص في مؤتمر كريله المعروف الذي عقد في ١١ - ١٣ نيسان سنة ١٩٢٢ احتجاجاً على الهجوم الوهابي ، والذي اتخذ قراراً يقضي " بالدفاع عن البلاد ، والميروراه الملك فيصل ، وترك جميع أمور السياسة ومعضلاتها له " (١) .

كان واضحاً أن فيصل نفسه كان يميل الى تمثيل هذا الاتجاه للاستفادة منه في دعم مواقفه من موضوعي السعادة والانتداب ، وكان ينوي حضور المؤتمر بنفسه لولا اعتراض الندوب السامي على ذلك ، فأناوب عنه اليه وزير الداخلية توفيق الخالدي ، مؤكداً تقرير استخباري بريطاني دون بعد مردد يمين على إنخفاض المؤتمر أن فيصل قد نسب نوري السعيد للحضور الى كريله متكرراً لاحت الزعماء الذين حضروا المؤتمر على تأييد سياسته " الرامية الى تخفيض الاعتماد على الانكليز ، والمطالبة برفض الانتداب البريطاني على العراق " (٢) .

الا أن هذا الموقف ، على الرغم من أهميته ، لم يكن من شأنه أن يترك تأثيراً كبيراً على البريطانيين الذين كانوا يتمتعون بتأييد مشابه من لدن العديد من زعماء المشائير المعروفين الذين ضمن البريطانيون وقوفهم الى جانبهم ، وعززوا مواقفهم قبل أن يتبوا فيصل عرف العراق متحمساً بتأييد هؤلاء الزعماء بدفع من البريطانيين (٣) . لذلك فلا غرابة في أن تحرك بالقابل لفيف من رؤساء القبائل باتجاه معاكس ، وعقدوا اجتماعاً في الحلة عبروا فيه عن " تسكهم بالانتداب البريطاني على العراق ، ووجوب ممانعة الملك فيصل وحكومته لسلطات الانتداب " (٤) .

(١) صادق حسن عبدالله السوداني ، مؤتمر كريله ، ص ١٢٧ .

(٢) مقتبس من :

(٣) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٩٤ .
على سبيل المثال أنظر :

F.O., 371/6350, 2490, Tel. from High Commissioner,
to Mr. Churchill, Cairo, April 2nd 1921.

(٤) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٩٦ .

رفض كوكس هذا الاقتراح بحجة أن قبوله يعني فشل الجهود البريطانية ، وقضى
الى إضمار موقف الانتداب كما أخبر تشرشل بذلك بريقاً (١) . فكان جواب المضدوب
السامي على الملك تهديداً صريحاً ، صلفاً :

• إن الأسلوب الصحيح هو أن تتشاور الحكومة العراقية معي بشأن
الاجراءات التي تتخذها ، وفي حالة التفاوض عن نصائحي أكون
مستعداً لاتخاذ الاجراءات المناسبة بعد التشاور مع القائد العسكري
العام (٢) .

والأسلوب نفسه إستغل كوكس ما وقع يوم الثالث والعشرين من آب سنة ١٩٢٢
من أجل تصعيد الموقف الى الحد الذي يتمكن معه من فرض إرادة البريطانيين . ففسي
ذلك اليوم نظم الحزبان " الوطني " و " النهضة " مظاهرة كبيرة ، وقد ما ذكره خطبة
الى الملك فيصل طالبا فيها بفتح " التدخل البريطاني في الامور الادارية " ، و " تأليف
وزارة من الاكفاء المخلصين " ، و " بأن لا تعقد أية معاهدة ، ولا تجرى مفاوضات
فيها قبل تأليف المجلس التأسيسي ، الذي ينتخب أعضاؤه بحرية كاملة " .

وأثناء المظاهرة ، التي أقيمت فيها خطاب حماسية بحضور رئيس الديوان الملكي
فهمي المدرس مثلاً من فيصل ، حضر السوريري كوكس لتهنئة الملك بالنامية ، فسمع
المتظاهرين يرددون هتافات معادية للانتداب ، ولبريطانيا ، مما دفعه الى تقديم احتجاج
ضيف الى فيصل في اليوم التالي ، بعد إستشارة وزارة المستعمرات ، طالباً
" أن يعتذر إليه ، وأن يحزل فهمي أفندي المدرس " . وفي اليوم نفسه أيعمد
فيصل فهمي المدرس من منصبه ، وأمر الى سكرتيره الخاص

(1) C.O., 730/24, 43371, From Cox to Churchill, Tel. No. 594,
August 23, 1922.

(2) Ibid.

للمعاهدة العراقية - البريطانية الاولى من قبل المجلس التأسيسي . وقد حاولت الصحف في اليوم التالي ابراز تلك الجوانب من التقرير التي تؤكد على ثقل المعاهدة ، وضرورة دخول الملك فيصل " في المفاوضة مع الحكومة البريطانية فوراً " ، واعتبار المعاهدة واغاباتها لاغية لاحكم لها إذا لم تحافظ حكومة بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل بأجمعها " (١) .

اتر إقرار المعاهدة العراقية - البريطانية من قبل المجلس التأسيسي بهذا الأسلوب على صحة الملك فيصل بصورة أو بأخرى ، إلا أنه شخصياً كان مقتنعاً بسدوره فيما أنجز بهذا الخصوص . فقد ذكر فيما بعد في إحدى المقابلات عن ذكره أنه في تلك المرحلة يقول :

" ... أتيت الى هذا الوطن المحبوب لأعمل والشعب العراقي على نيل ما كانت روح الأمة تطمح إليه ، إذ أن إختياري الشخصية دلتني على أنه إذا كان هناك أمة تريد الحياة فلا شيء يحول دونها ، وعلمتني وجوب إنتهاز الفرص ، أما الظروف الراهنة المحيطة بوضع أمة من الأمم ، وسطحها فوجب مداراتها ، وممانعتها الى أن تهدل تلك الظروف شيئاً فشيئاً ، وتنفتح السحب ، وتجلي الحياة المطلوبة " (٢) .

ومهما يكن من أمر فإن موقف المجلس التأسيسي من المعاهدة ، وإقراره لها فسي نهاية المطاف ، ومارافق ذلك من جميع الأوجه كان يؤول خطوة الى أمام جمعيات البريطانيين مقتنعين بأن " هذا الشعب الذي قد تار على إحتلالهم ، ما زال مندفعاً في

(١) " الفيد " ، العدد ١٢٣ ، ١٢ حزيران ١٩٢٤ و " العالم العربي " ، المديان ٦٦ و ١١٤٦٧ و ١٢ حزيران ١٩٢٤ .

(٢) " فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله " ، ص ٢٩٣ .

بفضل ظهور سلطة تشريعية منتخبة قانوناً • يحق لها من مآثرها الجهات المختصة
 ضرورة التعبير دفة الحكم •

قانون انتخاب مجلس النواب وهيكل البرلمان وملاحياه في عهد الملك فيصل :

بعد الهت في القانون الاساسي العراقي لم يبق أمام المجلس التأسيسي سوى
 إنجاز مهمته الثالثة والاخيرة المتعلقة بموضوع قانون انتخاب النواب الذي باهر أعضاؤه
 دراسته منذ الحادي والعشرين من تموز سنة ١٩٢٤ •

انضمت مناقشات أعضاء المجلس التأسيسي لقانون الانتخاب في أولى مراحلها
 بقدر من العنف • الامر الذي دفع رئيس المجلس الى توجيه من يخل بالنظام الداخلي
 أثناء المناقشة • أو الى تعطيل المجلس أحياناً بهدف التخفيف من حدة التوتر الذي كان
 يحدو جلساءه (١) • كما جرى نقاش القانون بسرعة غير معهودة نجمت عن تجاوز المجلس
 التأسيسي للمدة المحددة له بموجب المادة الرابعة من قانونه • التي نصت على أن
 لا تتجاوز أربعة أشهرها أن المجلس لم يتمكن من إتمام أعماله في نهاية المدة المقررة
 اضطر الملك فيصل الى إصدار إرادة ملكية خاصة تضيي بتديد مدة المجلس خمسة عشر
 يوماً (٢) •

(١) "مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤" • الجزء الثاني •
 من ١١٣٩ - ١١٤١ - ١١٥٣ - ١١٥٥ - ١١٧٩ - ١١٨٩ • وغيرها •

(٢) المصدر نفسه • الجزء الثاني • من ١٣٤٨ - ١٣٤٩ •

الفصل الرابع

الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى
الملك فيصل الأول وانعطافاته على مستقبل
الدولة العراقية ومستقبلها السياسي

الكاليين بحق أكراد تركيا التي ولدت انتفاضة واسعة في كردستان تركيا في تلك الايام (١) هي التي دفعت رئيس اللجنة الى مثل ذلك الاعتقاد الذي أدخل التفاؤل في قلب فيصل فنتوجه الى المراقبين بعد مدة مؤكدة لهم أن بإمكانهم أن يثقوا " بأن حقوق المشرق مضمونة " (٢) . ونلاحظ التفاؤل نفسه في أول خطاب عرفه يلقى الملك فيصل أمام مجلس الأمة أثناء افتتاحه يوم السادس عشر من تموز سنة ١٩٢٥ ، إذ قال بعدد مشكلة الموصل مانعه : " أظهر إبتهاجي ، وثاني على ما أبرزه أبناء البلاد عامة ، وسكان الولاية الشمالية خاصة ، من الغيرة الوطنية ، والتمسك بالوحدة العراقية في كل مواقفهم ، ولا سيما عندما كانت اللجنة الدولية بهن طهرانهم " (٣) . وعلى الرغم من هذا التفاؤل الواضح لدى الملك فيصل إلا أن مشكلة الموصل ظلت مدة أخرى تستأثر باهتمامه الأول . فأثناء زيارته الى لندن (٤) ألقى خطاباً في التاسع من تشرين الأول سنة ١٩٢٥ أكد فيه ضرورة إحفاظ العراق بولاية الموصل نظراً لأهميتها السوقية والاقتصادية بالنسبة له ، وضرب على وتره بطاني حساس حين قال : " إذا جرد العراق من الموصل فسيكون مستقبل البلاد الاقتصادي فسي أسوأ حال ، ويكون الدفاع عنها غالي التكاليف ، وشاقاً ، وإذا انفصلت الولاية عن العراق توجه ضربة شديدة ، وربما قاتلة لبلاد ، ومعرض للقدم الملحوظ في إدارة العراق عرقلة تامة ، أو ينقلب الى ضد ، يؤدي هذا الانفصال الى تهادة الحايك العسكرية ، وصانيف المحافظين على النظام والامن في القسم الباقي من القطر " (٥) .

-
- (١) للتفصيل عن تلك الانتفاضة أنظر :
الدكتور بلج شيركو ، القضية الكردية ، ماضي الكرد وحاضرهم ، القاهرة ، ١٩٣٠ ، ص ٢٥ - ٨٩ .
- (٢) " العالم العربي " ، العدد ٤٢١ ، ٦ آب ١٩٢٥ .
- (٣) " محاضر جلسات مجلس النواب " ، الجلسة الأولى غير الاعتيادية في ٢٥ تموز ١٩٢٥ ، ص ١٣٥ .
- (٤) سافر الملك الى أوروبا للمعالجة في الخامس من آب وعاد الى بغداد في الخامس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٥ .
- (٥) " العالم العربي " ، العدد ٥٣٦ ، ١٨ كانون الأول ١٩٢٥ .

بيد وأن الملك فيصل أطمأن أكثر بعد زيارته لأوروبا بخصوص مير ولاية الموصل،
 لهذا نراه بعد عودته يؤكد صراحة في خطاب له أثناء في الكاظمية أن " الموصل ستبقى
 للمراق " (١). وعندما اتخذ مجلس العصبة قراره بضم ولاية الموصل فعلاً إلى العراق
 في السادس عشر من كانون الأول ١٩٢٥ بحث الملك فيصل برفقة شكر إلى سكرتارية عصبة
 الأمم بهذه المناسبة (٢).

كان على العراق أن يدفع ثمن احتفاظه بولاية الموصل " فقد نص البند الثاني من
 قرار مجلس العصبة على " دعوة الحكومة البريطانية لتقديم للمجلس معاهدة جديدة مسيعة
 العراق ضمن استمرار نظام الانتخاب لمدة خمس وعشرين سنة كما هو محدد بمعاهدة التحالف
 المعقودة بين بريطانيا العظمى والعراق " وتعهد الحكومة البريطانية الذي وافق عليه
 المجلس في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ ما لم يقبل العراق إلى العصبة بموجب المادة الأولى من الميثاق
 قبل إنتهاء هذه المدة " وحالما يخبر المجلس خلال ستة أشهر ابتداءً من ١٦ كانون الأول
 ١٩٢٥ بتنفيذ هذا الشرط " على المجلس أن يعلن أن قراره أصبح نهائياً " وأن يبين التدابير
 المطلوبة لضمان تخطيط الحدود على الأرض " (٣).

ولا ينكر أن هذا الشرط كان تقيلاً بالنسبة للعراق، إلا أن الملك فيصل كان على
 استعداد تام لقبوله ثناً للاحتفاظ بولاية الموصل " الأمر الذي رأى فيه الضمان الأكيد لتطور
 العراق اللاحق " وتحقيق إستقلاله السياسي الساجز " خصوصاً وأن القرار نفسه أبقى مجاًلاً
 صريحاً للتوصل إلى ذلك الهدف بمجرد قبول العراق عضواً في عصبة الأمم.
 لذا لا غرو أن أطمأن الملك فيصل بكل صراحة " أنه لا يرى سبباً لعدم وجود تحالف ودي بين
 العراق وبريطانيا لمدة خمس وعشرين سنة " بل لاية مدة ضرورية بشرط المحافظة على كرامة
 الأمة دائماً " بشرط عدم وجود أحكام تمرقل تقدم الشعب العراقي " وأضاف إلى ذلك قوله

(١) " العالم العربي " العدد ١٤ • ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٥.

(٢) " العراق " العدد ١٧٢٢ • ٢٩ كانون الأول ١٩٢٥.

(٣) الدكتور فاضل حسين • مشكلة الموصل • ص ١٢٤.

بديبلوماسية المعهودة : " وقد دلتا التجارب في الماضي على أن الحكومة البريطانية مستعدة لمساعدتنا بكل طريقة ممكنة في التغلب على صعوباتنا " (١) ، وأبقى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون إلى الحكومة البريطانية يخبرها بأستعداد حكومته للدخول في مفاوضات مباشرة معها من أجل عقد المعاهدة الجديدة وفق قرار عصبة الأمم (٢) .

أثار قرار عصبة الأمم ، والموقف البريطاني للرأي العام العراقي من جديد لان المادة الثانية من قرار العصبة كانت تعد بصراحة من تطلع الشعب العراقي إلى الاستقلال (٣) . وعلى الرغم من أن الملك فيصل كان مقتنعاً بأنه لا بد من عقد المعاهدة الجديدة ، إلا أنه حاول مع ذلك ، استغلال الظروف التي استجبت بسبب انفجار الرأي العام العراقي للتخفيف من جهودها قدر الامكان لمكتب رسالة إلى المستر بورديلون (Bourdillon) ، القائم بمهامه بالاعمال البريطانية بهنداد (٤) يذكره بأن القرار يتناقض مع الوعود البريطانية السابقة بالعمل من أجل دخول العراق في عصبة الأمم في أقرب فرصة ، اذ قال الملك في رسالته ما معناه : " يؤلمني أن أفضي إليكم بما أصاب الجميع من الانكسار وخيبة الأمل بسبب تأجيل تلك الوعود التي فردت على الألسن مراراً باسم حكومة صاحب جلاله الملك البريطاني " (٥) .

لكن رد بورديلون جاء مخيباً للآمال ، وكان صورة أخرى لردود بريطانية سابقة هذه الردود التي كانت تنجم بالحدثة إلى حد الصلابة ، ففي الرابع من كانون الثاني سنة ١٩٢٦

- (١) الدكتور فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، ص ٢٣٧ . حول الموضوع نفسه أنظر كذلك : د . ك . و . مطروحات مجلس الوزراء ، أخباراً تضمنت الأول تضمن الثاني كانون الأول ، ص ١٠٥ .
- (٢) الدكتور فائق صالح العمر ، المعاهدات العراقية - البريطانية ١٩٢٢ - ١٩٤٨ ، ص ١٥٠ - ١٥١ .
- (٣) العراق ، المعدادان ١٢١٣ و ١٢١٤ ، ١٨ و ١٩ ، كانون الأول ١٩٢٥ .
- (٤) هكذا ورد الاسم والنصب تماماً في الوثيقة العراقية ، وتعتمد به القائم بأعمال المستدعي في العراق ، ب . ه . - بورديلون .
- (٥) د . ك . و . طلقاء البلاط الملكي ، إشارة ، مفاوضات المعاهدة العراقية - البريطانية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ، تسلسل ١٨٠ - د . ج . و . وثيقة رقم ٢٨ . أنظر كذلك : تسلسل ٢٨٠ - د . ج . و . ٩ / .

كتب بورديلون الى الملك فيصل الاول مانصه :

" أن امام العراق أحد أمنين ، قبول المعاهدة بالصيغة التي وضعتها
حكومتنا ، أو التنازل عن الموصل (١) . أما تعديل المعاهدة بموجب
نظر الحكومة العراقية فإن الحكومة البريطانية غير مستعدة له " (٢)

كان هذا يعني تمديد مدة الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة، فضلاً عن المعاهد نفسها
مع العلم أن الأولى هي التي تخضع عصبة الأمم فيما يخص الثانية العلاقات القائمة بين العراق
وبريطانيا وحدهما . وكان الموقف البريطاني يعني ، في الوقت نفسه ، التخلي عن الوعد
البريطاني السابق الذي كان يقضي بالعمل من أجل إدخال العراق في عصبة الأمم في غضون
أربع سنوات ، الأمر الذي كان يقلق الملك فيصل أكثر من أي شيء آخر ، وإلى الحد الذي أخذ
يبدو على مواقفه ومراسلاته مع البريطانيين في تلك المرحلة قدر غير قليل من التراجع ، وما يمكن
وصفه حتى بالتخاذل (٣) . بحيث أن وكيل المندوب السامي أخذ يتحدث عن " تناهض
الملك فيصل " ، وذلك في تقريره التي كان يبعثها الى لندن بصدور موضوع المعاهدة
الجديدة (٤) .

ومن أجل التأثير على العراقيين ، وعلى شخص الملك فيصل بالذات كان البريطانيون
يؤكدون باستمرار ، سواء في مباحثاتهم ، أو في مراسلاتهم ، أن المعاهدة نفسها تجاوبه
معارضة عديدة داخل بريطانيا على أساس أن حقن العمال والاحرار يحترضان على التوسع
في التزامات بريطانيا في العراق ، فيما تنضى تركيا فشل المفاوضات الجارية بين العراقيين

- (١) حيث ورد اسم الموصل في مثل هذه الحالات يقصد به كل ولاية الموصل .
(٢) د. ك. و. ، ملفات البلاط الملكي ، إضماراً " مفاوضات المعاهدة العراقية -
البريطانية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ " ، تسلسل ٢٨٠ - د. و. ج. ٩ / رسالة من دار
الاعتدال الى الملك فيصل في ٤ كانون الثاني ١٩٢٦ ، رقم ٦٢ / الوثيقة ٦٢ .
(٣) د. ك. و. ، ملفات البلاط الملكي ، إضماراً " مفاوضات المعاهدة العراقية - البريطانية
١٩٢٥ - ١٩٢٦ " ، تسلسل ٢٨٠ - د. و. ج. ٩ / كتاب من الملك فيصل الى وزير
الاستعمار في ٦ كانون الثاني ١٩٢٦ ، الوثائق ٣٤ - ٣٦ .
(٤) انظر على سبيل المثال :

P.O., 371/E-193-44-65, 11457, Tel. From the Acting
High Commissioner for Iraq to the Secretary of State
for Colonies, dated 5th Jan. 1926.

والبريطانيين حتى تتخذ ذلك فرصة لغرض إعادة النظر في قرار ضم الموصل الى العراق " (١) .
 بينما اقترح الجانب العراقي ، كما جاء في قرار مجلس الوزراء بتاريخ التاسع والعشرين
 من كانون الاول ١٩٢٥ ، أن تحذف من مسودة المعاهدة الجديدة ، التي أعدها البريطانيون ،
 العبارة الخاصة بالاعاقبات ، وأن " تعقد بين الطرفين اتفاقية خاصة تكون ذيلًا للمعاهدة
 الجديدة ، وتتضمن تعهد حكومة بريطانيا بأن تكون مدد الاعاقبات مقصورة على مددها
 المعينة في البروتوكول ، وأن يبدأ فوراً بتمديداتها على الصورة الموعود بها ، على أن يعاد
 النظر فيها وفقاً للمادة ١٨ من المعاهدة الحالية ، كل أربع سنوات طوال مدة المعاهدة
 الجديدة ، حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنف " ، وأن " تصرح حكومة بريطانيا فسي
 الاعاقبة الخاصة بأنها ستسعى لادخال العراق في عصبة الامم خلال الأربع سنوات ، التي هي
 مدة المعاهدة الحالية ، كما ورد في المادة السادسة منها ، وإذا رفضت عصبة الامم ذلك
 فعليها أن تقدم كل أربع سنوات مرة ، وتسعى لادخاله ، وتأييد مطالبته تجاه العصبة
 للدخول فيها خلال مدة المعاهدة الجديدة " .

وحين رفض وكيل المندوب السامي هذا المقترح الوجهه بشدة أتخذ مجلس الوزراء
 قراراً جديداً في الخامس من كانون الثاني ١٩٢٦ أمر فيه على وجهه نظره لانه " نظراً لسي
 روحية الشعب من الصعب جداً أن يوافق مجلس الامة على المعاهدة بنصها الحالي ، مسع
 المادة الاخاضة المقترحة " ، فضلاً عن " أن هذا الوقت هو الوقت المناسب للبر بالموعد
 الصريحة التي صدرت من كبار رجال الدولة الحليفة المصولة قبل إبرام المعاهدة القديمة
 ومدها " (٢) .

يصف لنا الحسين موقف الملك فيصل الاول في خضم هذه الاحداث بهذه الحسين
 يقول : " وكان موقف الملك فيصل بعد هذا القرار دقيقاً ، فهو يرى أن الاسباب التي أوردتها

(١) د. ك. و. ، ملفات البلاط الملكي ، إضارة " مفاوضات المعاهدة العراقية -

البريطانية " ، تلسل ٢٨٠ - د. ج. ، ج ١/ ، الوثائق ٢٤ و ٢٥ .

(٢) عبد الرزاق الحسين ، العراق في ظل المعاهدات ، ص ١٣٢ - ١٣٤ .

مجلس وزائه في قراره المتخذين في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٢٥ و ٥ كانون الثاني ١٩٢٦ كانت على جانب عظيم من الوجاهة والانصاف ، لكنه لا يرى مناصاً من مجاملة المعتقد السامي ، ولا سيما القضية مبينة على هذا الشكل منذ سنوات . لهذا اصدق قرار المجلس الوزاري ، وأمر بتخليفه حسب الطرق المألوفة . (١) .

وأما تعنت الجانب البريطاني لم يرحم المحسن المعدون بدءاً من تقديم كتاب إستقالة وزاره الى الملك فيصل في التاسع من كانون الثاني ، تنقل أدناء نعه لان من شأنه أن يلقي ضرراً إغافياً على موقف الملك فيصل ، ويدفعه بالتحديد الى إتخاذ موقف فاسير متعدد بالنسبة لموضوع المعاهدة الجديدة :

" سيدى صاحب الجلالة . يظهر لي أن المفاوضات مع فخامة وكيل المعتقد السامي بخصوص المعاهدة الجديدة قد وصلت الى حد لا يمكن معه التوصل الى أى اتفاق على النقاط المختلف فيها بين الحكومتين . أتى معتقد تام الاغتراف بضرورة عقد معاهدة حفظاً لصلحة البلاد ، وغبة انتقاذ الوطن ما هو معرض له من أخطار ، ولكي من جهة أخرى لا يرى إمكاناً لقبول المعاهدة بنصها الحالي بدون ادخال التعديلات التي قررتها الوزارة في جلستها المنعقدة في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٢٥ ، لاعتبارات وأسباب وجيهة لا يجوز غفل النظر عنها . وقد علمت من الراسلات التي تلقتها أخيراً من فخامة وكيل المعتقد السامي أن الحكومة البريطانية ليست مستعدة لقبول آراء الحكومة العراقية في أمر التعديل . فبناءً على ذلك أراني مضطراً الى عرض استقالتي على السدة الملكية لعل جلالكم تخاطرون وزارة تتمكن من مواصلة المفاوضات بنجاح . والآخر أحيط جلالتكم علماً بأن زملائي مثقون معي في الرأي . العهد المجلس عرّفهم الوزراء عبد المحسن المعدون . (٢) .

وأغلب الظن كان هناك نوع من الاتفاق بين الملك فيصل والمعدون لاتخاذ مثل هذا الموقف على أمل أن يتحول الى وسيلة ضغط جديدة تفرز بعض التراجع على الجانب

(١) عبد الرزاق الحسيني ، العراق في ظل المعاهدات ، ص ١٣٩ .
 (٢) ٥٠٠ و ٥٠٠ ملاحظات البلاط الملكي ، إشارة " مفاوضات المعاهدة العراقية - البريطانية ١٩٢٦-١٩٢٥ " ، تامل ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ ، ٩١ / ٩٢ ، مجلس الوزراء رقم ١٢٦ ، بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٢٦ ، الوثيقة رقم ٨٢ .

البريطاني، إذ " لم يفاجأ الملك باستقالة السعدون " * فقد " إلتقى به قبل يوم تقديمهم
استقالته " * وفهم منه بأنه عازم على ترك مركزه آملاً بالوصول إلى تعديل يكون أكثر ملائمة
لصالح المملكة " (١) .

لم يوافق الملك فيصل على استقالة رئيس وزرائه لأن القضية في نظره لم تكن
" قضية مراكز حكومية " بل قضية حياة بالنسبة للوطن " (٢) . ومن هذا المنطلق رد فيصل
على كتاب استقالة السعدون بكتاب رقيق يجمع بين العاطفة والحكمة بحكم تناسب للقوى مفروض
عليه كان يمثل هو جانبه الضعيف الناجم من الواقع إلى حد كبير - واثرتنا أن نقف من جسور
الملك الفقرات الآتية التي من شأنها توضيح جوانب الموضوع الذي نحن بصدد معالجته بصورة
أفضل ، والقاء ضوء أكبر على موقف الملك فيصل ودوافعه الحقيقية . فقد إستهل رسالته
بالقول :

" شعرت عندما دار البحث بيني وبينكم أمراً صريحاً ، بما يساور نفسي من القلق
المعظم بسبب المذاكرات الجارية بخصوص نص المعاهدة الجديدة ، وذهمت منكم أنكم عازمون
على ترك مركزكم آملاً بالوصول إلى تعديل يكون أكثر ملائمة لصالح المملكة ... أنا لا أسمعني
إلا أن أشارككم في هذا القلق ، وأشاطركم هذا الشعور الحي ، ولكني أعتقد بأنكم تحبون
اليوم ، بصفتي صديقاً لكم ، والنظر إلى وقوفي على مجريات الأمور دققها وجليلها ،
أن أمدى إليكم نصيحتي الأخيرة قبل أن نغمر جام العبر ، وترك البلاد تتخبط في مجاهل
الاستقبال " (٣) .

وحد ذلك بين الملك فيصل كيف " أنه لم يجد في قدرة أحد " من الذين إشتروا
في صنع قرار عصبة الأمم بعدد صير المعصل وشروطه " أن يعدل شيئاً " منه ، وأن محاولة من
هذا النوع تعني " عود على بدء " ، وفتح الباب من جديد " ، وأهدى الشك في أن القصر
تساعد المراقبين " على الخرج منه ظاهرين " * إذن " نحن الآن على مفترق الطرق ، وفي

(١) الدكتور لطفي جعفر فرج ، عبد المحسن السعدون ، ص ٢٥٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٥٤ .

(٣) أنظر نص الرسالة في :

عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ٣٢ - ٣٣ .

أيدينا مستقبل الانصال " • فهل يحق لنا " أن نرجع القهقري • ونترك وراءنا الفوضى والدمار " • ثم سجل فيصل نقطة مهمة مفادها :

" والان وقد وصلت الحالة الى ما أنتم عالمون • ووقفت هنا التعميمات عند الحد الذي لا أعتقد بالامكان (١) تجاوزه بالنظر لموقف جمعية الامم • وما أخبره شخصياً من نفسية الشعب البريطاني • فهل يجوز لنا أن نجازف بمستقبل بلادنا من أجل تعديل جديد ليس من الاهمية بمحمية يؤثر على كياننا " •

وأختم الملك فيصل الاول رسالته التي تدخل • كما نرى • ضمن أهم الوثائق التاريخية التي تركها من بعده • بالقول :

" أن القضية الان أصبحت قضيتنا • ولاشك في الحقيقة أنه كما نهما • لان كياننا بمجموع مرتبط بها • فهل أنتم تفكرون فيما يحدث • إنصاحكم في مثل هذه الازمة التي لها ما بعدها من الوهن في موقفنا في داخل البلاد وخارجها • وثقوة خصوصاً علينا ؟ • لذلك لا أرى في هذه الظروف مجالاً لقبول إستقالتكم • أنتم وزملاؤكم • وأرى أن اللواجب الوطني يحتم عليكم أن لا تفكروا في أمر كهذا • بل أن تقدموا على تحمل المسؤولية بما أمهده فيكم من عزم أكيد • ووطنية صادقة " •

فرضت هذه المواقف على البريطانيين قدراً من التراجع من موقفهم المتعنت • ولا سيما أنهم كانوا يخشون وقوع هبة جماهيرية جديدة تعتمد عليهم حساباتهم • لأنهم لم يكونوا مستعدين في كل الأحوال للتنازل عن ولاية الموصل التي كانوا يرون الى ثروتها منذ سنوات • وخطوا خطوات فعالة على طريق إستغلال تلك الثروات فعلاً • ودخلوا في مساومات دولية من أجلها بصورة مباشرة (٢) • كما أن الاوساط البريطانية الحاكمة ما كانت ترغب في أن

(١) ورد في النص : بإمكان •

(٢) نقصد بذلك اتفاق الصالح النفطية البريطانية مع نظيراتها الامريكية والفرنسية بخصوص الثروة النفطية في ولاية الموصل •

تستغل المعارضة داخل بريطانيا الموضوع نفسه في حالة بلوغ حد الانفجار كما كان متوقعاً .
 وعلى هذا الاساس أخبر برورديلون الحكومة العراقية إستعداد حكومتها لاضافة
 مادتين الى مواد المعاهدة الجديدة ، في اليوم نفسه الذي قدم فيه السعدون إستقالته
 الى الملك فيصل ، تم الاولى منها على إغاق الفريقين المتعاقدين على " أنها فسوآه
 بعد أبرام هذه المعاهدة ، وموافقة مجلس جمعية الامم عليها ، بواسطة النظر بجسد
 وشايط في المسائل التي وضعت موضع البحث بينهما قبلاً بخصوص تعديل الاثنتين الناشئتين
 من المادتين السابعة والخامسة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة
 ١٩٢٢ * . فيما تم الثانية منها على إمكانية إعادة النظر في المعاهدة في الوقت نفسه
 الذي ينتهي فيه أجل معاهدة ١٩٢٢ بموجب بروتوكول الثلاثين من نيسان سنة ١٩٢٣ ،
 ثم في نهاية كل أربع سنوات حتى ينتهي أجلها (١) . كما إستعملت عبارة " إستمرار
 نظام الانتداب " من مشروع المعاهدة " خوفاً من ردود الفعل عند الرأي العام " (٢) .
 ولا ينكر أن التراجع البريطاني الاضطراري هذا كان مكباً سياسياً مهماً في تاريخ
 الدولة العراقية إذ لولاها لكان الانتداب البريطاني ينتهي علناً في العام ١٩٥١ بموجب
 المعاهدة الجديدة . وقناعة الملك فيصل أن ما تحقق في هذا الهدان كان أقصى
 ما يمكن تحقيقه في ظروف المراق المحددة هوذاك .

وهكذا تراجع عبد المحسن السعدون عن أستقالته وذلك " إثر جواب الملك (فيصل)
 بما حمله من موضوعية في تفسير واقع الاوضاع التي سببها العراق ما لم يقبل المعاهدة

- (١) د . ك . و . طقات البلاط الملكي ، إضمار " مفاوضات المعاهدة العراقية -
 البريطانية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ، تسلسل ٢٨٠ - وع . ج ٩ / رسالة مسن دار
 الاعتماد الى رئيس الوزراء ، رقم ٥٠ / أ ، بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٢٦ .
 الوثقتان ٨٣ و ٨٤ ، ملحق بسيرة المادتين الاثنتين .
 (٢) عبد الرزاق الحسيني ، المراق في ظل المعاهدات ، ص ١٣٢ .

الجديدة * (١) . وتبلي النص المعدل للمعاهدة الجديدة في مجلس الوزراء يوم الحادي عشر من كانون الثاني . ثم تم التوقيع عليها في الثالث عشر منه (٢) . وبعد ذلك قدمت الحكومة المعاهدة الجديدة الى مجلس النواب . مرفقة بذكر توضيحية مسببة حول " تطور قضية الموصل " . والاسباب الموجبة لقبول المعاهدة . والتأكيد على عدم الحاجة لمناقشتها لكونها امتداداً لمعاهدة العام ١٩٢٢ (٣) .

وفي مجلس النواب حال مؤيدو الملك ورئيس الوزراء دون مناقشة نصوص المعاهدة بحجة ضيق الوقت . وحاجة بريطانيا الى الاستعجال في عرض المعاهدة على مجلس المصبة بعد صادقة الحكومة والبرلمان البريطانيين عليها . مما يمنحها ، كما إدعوا ، قوة ودعماً في مؤلفها أمام تركيا (٤) . وحين إحتدم النقاش داخل المجلس طلب رئيس الوزراء تحصيل الاجتماع الى جلسة سرية خشية أن يترك موقف المعارضة إنطباعاً سيئاً عن سياسة المصراع الخارجية . مما أثار معارضي المعاهدة الذين تركوا القاعة ، فصوت الباقون ، وعددهم ثمانية وخمسون نائماً بالاجماع لصالح المعاهدة (٥) .

حدثت الاجراءات نفسها داخل مجلس الاعيان . فقد تم التصويت فيه على المعاهدة بسرعة وموافقة جميع أعضائه باستثناء عضو واحد فقط هو مولود مخلص (٦) . ولكن آثار تمرير المعاهدة بهذا الاسلوب الرأى العام بقوة . مما أثر على سمعة

- (١) الدكتور لطفي جعفر نرج . عبد المحسن السعدون . ص ٢٠٤ .
- (٢) وقد وقعها عن الجانب العراقي رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون . وعن الجانب البريطاني القائم بأعمال الممثل السامي في العراق ب . ه . هورد ميلون .
- (٣) " الوقائع العراقية " . العدد ٣٩٩ و ٢٠ شباط ١٩٢٦ .
- (٤) " العالم العربي " . العدد ١٢٥٥٦٠ كانون الثاني ١٩٢٦ .
- (٥) ج . م . ن . في اجتماعات الاعيان الاول ١٩٢٥-١٩٢٦ . بغداد ١٩٢٢ . ص ١١ . نعتقد ان خطأ هذا مطلبها . وقع في التاريخ الذي يذكره مؤرخنا الحسيني بخصوص التصويت على المعاهدة في مجلس النواب . فهو يشير الى يوم الحادي والعشرين من كانون الثاني بدلاً من الثامن عشر منه . وهو اليوم الذي جرى فيه التصويت فعلاً . انظر الصفحة ٢٥ من الجزء الثاني من " تاريخ الوزارات العراقية " . والصفحة ٢٠٦-٢٠٧ من " العراق في ظل المعاهدات " .
- (٦) ج . م . ن . في اجتماعات الاعيان الاول ١٩٢٥-١٩٢٦ . بغداد ١٩٢٢ . ص ٨ .

الحكومة (١) ، إلا أن المعارضة للمعاهدة الجديدة لم تبلغ ، على أي حال ، ما بلغت من مستوى أيام التصديق على المعاهدة العراقية - البريطانية الأولى ، وذلك بسبب مستقبل ولاية الموصل الذي كان يخلق بالكل عراقي مدرك في تلك الأيام . وفي الواقع أن حل مشكلة الموصل لصالح العراق زاد من سمعة الملك فيصل ومكانته بين قطاع واسع من أبناء الشعب الام الذي يبدو جلياً في مهامه برقيات ورسائل التأييد التي أنشأت على البلاط الملكي تبعاً بهذا (٢) .

وكان زهو الملك فيصل شخصياً بما تم تحقيقه في هذا الميدان كبيراً بأمنه وحرصه دشن أساساً رصيناً لضمان وحدة تراب الوطن ، إذ ظل يعاني من العلاقات المتأزمة مع تركيا بسبب مستقبل ولاية الموصل منذ أن تولى عرش العراق (٣) . لذا فلا غرو أن كان وقع حل مشكلة الموصل لصالح العراق عليه كبيراً الى درجة أن أعلن بهذه المناسبة أن " كل خطر قد زال والحمد لله ، ولم يبق علينا الا الاهتمام برقي بلادنا ، وإعمارها " (٤) .

ومن أجل تعزيز هذا المكسب ، وضمان الحدود الشمالية ، عبر الملك فيصل الاول بحرارة من رغبته في إستئناف " العلاقات الودية " بين العراق وتركيا ، تلك العلاقات التي قال عنها حزنياً ، بعد صدور قرار المعصية حول سير الموصل ، " نرغب من كل قلوبنا في إعادتها " حتى يبدأ " في هذا القسم من الشرق الأدنى عهد طمأنينة وسكون ، ونظائري ما مضى علينا من الوقت الذي أضعناه ، وتركنا فيه الاعمال العمرانية التي يجب أن نتكبد عليها بعد الان " (٥) .

(١) للتفصيل حول الموضوع أنظر :

- الدكتور لطفي جعفر نسج ، عبد المحسن المعدون ، من ٢٠٨ - ٢٠٩ .
 (٢) " العالم العربي " ، العدد ٥٣٩ ، ٢٢ كانون الاول ١٩٢٥ .
 (٣) " العالم العربي " ، العدد ٦٨٧ ، ١٦ حزيران ١٩٢٦ .
 (٤) " العالم العربي " ، العدد ٦٨٩ ، ١٨ حزيران ١٩٢٦ .
 (٥) " العالم العربي " ، العدد ٦٩ ، ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٦ .

ولتحقيق ذلك لم يعترض الملك فيصل على ترضية الجمهورية التركية بمنحها عشرة بالمائة من كل عائدات العراق النفطية مدة خمس وعشرين سنة ^(١) ، الامتياز الذي تازلت عنه فيما بعد لقاء مبلغ نقدي قدره نصف مليون جنيه إسترليني . وأدى البريطانيون دوراً أساسياً في عقد هذه الصفقة . وذلك لأن تطبيع العلاقات بين العراق وتركيا في تلك المرحلة بدأ يتوافق كلياً مع موقفيهم في العراق ^(٢) . فلا فروان عمل البريطانيون بنجاح من أجل عقد معاهدة ثلاثية بين العراق وتركيا ولادهم . وقصها نوري السعيد بأسم العراق في العاصمة التركية أنقرة يوم الخامس من حزيران سنة ١٩٢٦ . وصادق عليها الملك فيصل يوم التاسع والعشرين منه . وقد شئت موادها الحدود نهائياً بين العراق وتركيا . وضعت أسساً جيدة لاقامة حسن جوار بينهما ^(٣) . وعلى إثر ذلك بدأت العلاقات التجارية بين البلدين . ولا سيما تجارة الترانسيت بينهما . تعود الى وضعها الطبيعي بالتدرج في السنوات المتبقية من عهد الملك فيصل الاول ^(٤) . الذي شهد أيضاً إقامة العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وأنقرة بمبادرة عراقية ^(٥) . وتوجست العلاقات هذه بنهارة الملك فيصل لتركيا في السادس من تموز عام ١٩٣١ تلبية لدعوة تلقاها من أتاتورك . يصف الحسني النجدة . وصاداها بقوله :

" وكان الاحتفال العظيم الذي قوبل به الملك العربي في الديار التركية مضروب المثل في الابهة ، فقد خرجت أنقرة بمرتبها . حكومة وشعباً ، لاستقباله ، وكان على رأس

(١) لم نعتز على جميع الوثائق التي تمنى لنا الاطلاع عليها ما يشير الى ذلك .

(2) "Report by HBMG to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the Year 1926", P.9.

(٣) أنظر نص المعاهدة في :

عهد الرضا الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ٦٦-٧١ .

(٤) سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، بيروت ، ١٩٣٨ ، ص ٤١-٤١١ .

و ٤٤١ .

(٥) تقرير في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ الثامن من آذار سنة ١٩٢٨ ، إحداهن مثلية عراقية في تركيا . وكلفت وزارة الخارجية بالعمل من أجل تنفيذ هذا القرار " بالسرفة المكسفة " .

المستقبلين الفازي (١) كمال اتاتورك (٢) ، ونزل صاحب الجلالة ضيفاً على رئيس الجمهورية كما كان مقرراً ، وقد أدب رئيس الجمهورية بأدبة خاصة للملك في مساء يوم وصوله ، حضرها أكثر من خمسمائة نسمة من عظماء الجمهورية وأقطابها ، كما أدبت المفوضية العراقية في أنقرة بأدبة لجلالته حضرها أركان الوزارة التركية ، وسفراء الدول الأجنبية وغيرهم من الشخصيات السياسية المعروفة . وبعد ثلاثة أيام قصد صاحب الجلالة أستانبول ، فرافقه رئيس الجمهورية إليها إغراقاً في الترحيب والتكريم بضيافته . (٣)

وكان آخر عمل مهم أنجز في حياة الملك فيصل الأول بالنسبة للعلاقات مع تركيا هو إبرام معاهدتين واتفاقيات بين البلدين عززت موادها كل ما تحقق سابقاً في هذا الميدان ، وهي معاهدة تعليم المجريين ، واتفاقية الإقامة وقد جرى توقيعها في أنقرة في اليوم التاسع من كانون الثاني عام ١٩٣٢ ، والمعاهدة التجارية بين البلدين التي وقعت في اليوم التالي . وقد وقعها عن الجانب العراقي رئيس الوزراء نوري السعيد ، وعن الجانب التركي وزير الاقتصاد مصطفى شريف بيك (٤) .

وهكذا أدى الملك فيصل الأول ما كان عليه من أجل ضمان الحدود الشمالية لدوله . فعند العام ١٩٢٦ توالت لقاءات لجان الحدود الخاصة المولفة من قبل الطرفين ، مما تحول الى عنصر مهم لضادى المشكلات الطارئة ، وحل الخلافات بأسلوب مساعد على استقرار المنطقة

(١) منح المجلس الوطني الكبير مصطفى كمال لقب (الفازي) و (المارشال) بمناسبة انتصاره الساحق على اليونانيين في معركة سقاريا الحاسمة في آب ١٩٢١ .
عن تلك المعركة ونتائجها أنظر :

قاسم خلف طاحي الجميلي ، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية ١٩٢٣ - ١٩٢٨ ، ص ٤٥ - ٤٦ .

(٢) اتاتورك لقب آخر من ألقاب مصطفى كمال ، وهو يعني أبوالأتراك باللغة التركية .

(٣) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث الطبعة السابعة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٤٣ .

(٤) أنظر نصوص المعاهدة في :

مجلة القوانين والأنظمة العراقية لسنة ١٩٣٢ ، بغداد ، ١٩٣٣ ، ص ٣٨ .

الى حد كبير - وما يسجل ليفصل بهذا الخصوص أنه لم يعر موقف الكمالين السابق تجاهه شخصياً أى إهتمام ، مع العلم أنهم ، كما يبدو ، خططوا للاطاحة به بالتعاون مع الفرنسيين بعد تسلمه عرش العراق مباشرة (١) .

ومن أجل تحقيق الغرض نفسه بالنسبة للحدود الشرقية لدولة أدي الملك فيصل دوراً مشهوداً من أجل تخفيف آثار العبء الثقيل الذي ورثه في هذا الميدان المتشابك . فقد إنتقلت الى الدولة العراقية منذ قيامها جميع المعاهدات ، والاتفاقيات المتعلقة بمكالات الحدود مع إيران لغاية بروتوكول سنة ١٩١٣ . وذلك طبقاً لقواعد القانون الدولي ، ونظام عصبة الامم . ولكن إيران لم تعر ذلك أهمية تذكر ، ولم تتخل عن أطماعها ، وخططها بالنسبة للعراق الذي لم تعترف طهران بحكومته أصلاً على مدى سنوات طوال من عهد الملك فيصل .

بذل المسؤولون العراقيون ، وعلى رأسهم الملك فيصل ، وبتوجيهه المباشر جهوداً كبيرة من أجل تطبيع العلاقات مع إيران رضا شاء الذي تزامن عهده مع عهد الملك فيصل (٢) . اذ كان ذلك أمراً ضرورياً ، وحيوياً لضمان الاستقرار على الحدود الشرقية للدولة العراقية الحديثة . لذا نرى المسؤولين يتحينون فرصة زيارة أى مسؤول إيراني

(1) F.O., 371/6347, 2262, Foreign Incitement of the Turks to attack Iraq, Circulated by the Secretary of State for the Colonies.

(٢) إنغسل حكم إيران عالياً الى رضا خسان على إثر الانقلاب الذي قام به في شباط عام ١٩٢١ . والذي أسس حكم الاسرة البهلوية بعد أربع سنوات من ذلك التاريخ ، بقي هو يحكم إيران حكماً دكتاتورياً لغاية أيلول عام ١٩٤١ .

للتفصيل حول الموضوع أنظر :

فوزية صابر محمد ، إيران بين الحربين العالميتين ، تطور السياسة الداخلية ١٩١٨ - ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب - جامعة البصرة ،

١٩٨٦ ، ص ١٠٦ - ١٢٨ .

للمعتمات المقدسة للتعبير عن حسن نياتهم بما كانوا يريدونه له من ظواهر التقدير والاحترام،
 بمن في ذلك شخص رضا شاه الذي زار العراق قبيل توليه العرش، والذي أولته الصحافة
 العراقية اهتماماً خاصاً^(١). وحين وصل أحمد شاه، آخر ملك قاجاري، بغداد فسي
 الاول من شباط عام ١٩٢٢ استقبل استقبالا فخماً اشتركت فيه الحكومة والشعب مع أن الزيارة
 كانت غير رسمية. وحين وصل بغداد ثانية في طريقه الى أربيل يوم السابع من تشرين
 الثاني ١٩٢٣ استقبل بالاجلال والتكريم في حله وترحاله^(٢).

وخلا من ذلك اتخذت الحكومة العراقية منذ السنوات الاولى لحكم الملك فيصل
 للعراق سلسلة من الاجراءات العظيمة التي استهدفت منها إقامة أفضل علاقات حسن الجوار
 مع إيران. ففي آب عام ١٩٢٤ وحده اتخذت الحكومة العراقية اجرائين مهمين في هذا
 المجال. اذ وافقت في الحادي عشر منه على أن " يتزاول قناصل دولة إيران أعمالهم فسي
 العراق وفقاً للقواعد العامة الدولية". و بعد اسبوع واحد فقط قرر مجلس الوزراء " أن تكون
 الحكومة العراقية على الحياد التام تجاه الحركات القائمة في منطقة عرستان الإيرانية، وأن
 يبلغ هذا القرار الى الامة المجاورة لمنطقة الحركات". كما اتخذت موقفاً مشابهاً لهذا
 الموقف حين شرعت الحكومة الإيرانية بأخضاع أمانة بشت كوه الحادثة للعراق^(٣). ولم
 يخطف موقفها أيضاً بالنسبة للزعم الكردي الإيراني سكو الذي اضطرت الى ترك الاراضي العراقية
 والانتقال الى المناطق الكردية داخل الحدود التركية^(٤). مع العلم أن الحالات الثلاث
 كانت تتعلق بامتدادات الشعب العراقي بحره وكرده داخل إيران وفي حالة أخرى نلاحظ

- (١) الدكتور كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد،
 ١٩٨٥، ص ١٧٤ - ١٧٦.
- (٢) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الاول، ص ٩٨ و ١٦٩.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٩ - ٢٥٠.
- (٤) للتفصيل عن سكو وحركاته ومسيره أنظر:

M.S. Isanarov, Imperialism i Kurdski Vopros 1917-1923,

Moscow, 1989, PP.70-72, 91-95, 208-212, 218-227.

استجابة مماثلة من لدن الحكومة العراقية بالنسبة لعمال الدولة القاجاري (١) الذي كان يطالب بالعرش الإيراني ، وتحول الى مصدر أزعج بالنسبة لحكومة رضا شاه من داخل الأراضي العراقية ، إلا أنه اضطر الى ترك العراق والتوجه الى فلسطين في الثالث والعشرين من حزيران سنة ١٩٢٢ (٢) .

ونلاحظ صورة مغايرة لذلك تماماً في موقف إيران رضا شاه تجاه العراق في عهد الملك فيصل الأول (٣) . فقد إنسم ذلك الموقف بعداء صريح ، وتعال مرفوض ، ومتدخل فظ في شؤون العراق الداخلية بلغ حد الادعاء بأن بلاد ما بين النهرين " جزأ لا يتجزأ من إيران ، ومن أقدم عواصم أولاد آتو شيروان " كما أكدت ذلك إحدى الصحف الإيرانية بكل صراحة (٤) . ومن هذا المطلق أسس عدد من المتطرفين الإيرانيين جمعية " الدفاع عن بين النهرين " (٥) ، فيما تعرض العراقيون داخل إيران نفسها الى الملاحقة والاضطهاد (٦) . وشهد عهد الملك فيصل سلسلة إعتداءات إيرانية صريحة على مصالح العسراق ومستلكاته ، فضلاً عن خرق مستمرة لحدوده كانت تبلغ أحياناً حتى الأراضي العراقية (٧) . وقد

- (١) هو ابن خامس ملوك آل قاجار مظفر الدين شاه (١٨٩٦-١٩٠٦) ، وشقيق محمد علي شاه (١٩٠٦-١٩٠٩) ، وعم أحمد شاه آخر ملوك القاجاريين (١٩٠٩-١٩٢٥) .
- (٢) محمد كامل محمد عبد الرحمن ، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١-١٩٤١ ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٤٢ .
- (٣) المصدر نفسه ، ص ١٥٨ - ١٦٠ .
- (٤) مقتبس من : " الاستقلال " ، العدد ٣٣٤ ، ٢ كانون الثاني ١٩٢٤ .
- (٥) محمد عبد الحسين ، ذكرى فيصل الأول أو العراق في إثنتي عشر عاماً ، بغداد ، ١٩٣٣ ، ص ١٠٣ - ١٠٤ .
- (٦) " الفيحاء " (جريدة) ، دمشق ، ٢٢ آب ١٩٢٣ .
- (٧) أنظر على سبيل المثال :
د. ك. و. ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة تسلسل ١٤٦٢ - و.ع ، كتاب من وزير الداخلية رشيد عالي الى رئاسة الديوان الملكي بتاريخ ١٦ مارس ١٩٢٢ ، ورقم ٤٢٧٢ ، مستعمل .

استأثر هذا الموضوع باهتمام الملك فيصل ، وبتابعاته الشخصية لأنه كان يرى في ظواهـره
المختلطة خطراً كبيراً يهدد وحدة تراب الوطن . لذا فإن البلاط الملكي كان يزود بكامل
جديد في هذا الميدان بكامل غصيلة (١) ، وغالباً ما كان الملك فيصل يتدخل بنفسه ،
ويجـرى إـعـصـالـات مباشرة بالبريطانيين بهدف إيجاد حلول عملية للمشكلات القائمة ، متوخياً من
ذلك في معظم الحالات ، العمل من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين الجارين (٢) . فـهـنـ
غـاـقـمـت العلاقات بين العراق وإيران بسبب إستثناء الجالية الإيرانية من شمول المادة الأولى
من الاتفاقية المدلية مع بريطانيا (٣) التي منحت الأجانب داخل العراق بعض الامتيازات
القانونية ، واتباع ذلك من حملة صحفية إستغرائية بين الجانبين ، دعا الملك فيصل الصحفيين
المراقبيين في الرابع من شباط عام ١٩٢٤ إلى البلاط وتحدث إليهم بهذا الأسلوب الطبيـ
بالحكمة ، وحد النظر ، وحسن النية فعلاً لا قولاً ، إذ قال لهم مانعه :

” لقد وقع نظري على ما كتبه بعض الجرائد العراقية رداً على بعض الجرائد الإيرانية ،
وأصـفـت جـداً لما تضمنته تلك الصحف من العبارات القاسية التي لا تخلو من جرح عوطـسـف
الشعبين الكـرـيـمـين ، العراقي والإيراني ، وقد ظهر لي من ذلك أن الأقلام التي غطت تلك
العبارات قد قامت أن الامة العراقية تربطها بالامة الإيرانية المجددة روابط مادية ومعنوية
مشبهة المعرى ، يجب على كل رجل يحترم عقائده بلاده ، وصار على مصلحتها أن يحلها مسـن
إهتمام المحل اللائق ، ويحرص على حرمتها كل الحرص . هذا وصرتي أن يعلم الشعب الإيراني
النقيب أن عقلاء المراقبيين خاصة ، والعرب عامة لم يرضوا عن تلك العبارة القلبية الهوجـسـا

(١) د . ك . م . و . م . ملفات البلاط الملكي ، إضـهـارة تسلسل ١٤٦٢ - د . ع . كتاب من ونهر
الداخلية وشهد عالي إلى رئاسة الديوان الملكي بتاريخ ١٦ مارس ١٩٢٢ ، ورقم
٤٢٧٢ ، مستعجل .

(٢) د . ك . م . و . م . ملفات البلاط الملكي ، إضـهـارة ” العلاقات الإيرانية ” تسلسل ٤٤٥٣ -
وع . كتاب من الملك فيصل إلى المندوب السامي هنري دوسـيـتـارـيـخ ١٣ حزيران
١٩٢٥ ورقم نسـتـ و . ١٣٨٥ / سري .

(٣) نقصد بها الاتفاقية المدلية الملحقـة بالمعاهدة العراقية - البريطانية الأولى ،
والتي عقدت في يوم الخامس والعشرين آذار سنة ١٩٢٤ . راجع نص المادة في :
عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ص ٨٣ .

بل إستشكروها كل الاستكار . وأن صداقتنا لآخواننا الايرانيين مستدة الى عواطف دينية مقدسة ، وصلات جوار ومنافع ، والامة الايرانية تستذكر كل ماسطر في تلك الصحف ، كما تستذكرها الامة العراقية . وسهنا أن يعلم أبناء العراق النجباء أننا لانرضى عما يؤدى الى جرح هذه الصداقة بوجه من الوجوه ، فالامة العربية ، كالامة الفارسية غنية بفاخرها الخالدة ، لانتسج الى من يدافع عنها . (١) .

فرضت هذه المواقف ، فضلاً عن التقاء مصالح الطرفين ، وتشجيع البريطانيين ، بعض التراجع في مواقف رضا شاه بالنسبة للعراق ، فقد إستغل صدور نظام عدلي موحد يسرى على جميع الاجانب المقيمين في العراق دون إستثناء يحل محل الاغاقية المعدلية التي اثارته خفيضة طهران ، ليبحث الى " جلالة أخيه " الملك فيصل في الاول من نيسان سنة ١٩٢٨ بريقة تهنته عد فيها ما تحقق أمنية توختها " الامتان الايرانية والعراقية دائماً " ، ولتنزل بذلك " العراقي التي كانت موجودة بين الطرفين " ، فدعا الى " تأسيس العلاقات الودية القديمة على أسس رصينة جديدة " بين العراق وإيران . وقد بحث الملك فيصل بريقة جوابية الى رضا شاه إستهلها بالقول :

" لقد كان لبرقية جلالتكس الامبراطورية ، وما احتوت من ثنيات جميلة ، أعظم أثر في نفسي ، فأقدم الى تلك الذات العالوية بعبارات الشكر الصميم ، وأرجو أن تكون هذه المناسبة الحسنة مقدمة خير لاعادة أسباب إستقرار الروابط الودية بين الامتين المجاورتين اللتين تربطهما صلات أخوة متينة ، وقديمة العهد " . ثم أكد فيصل في بريقة على

(١) مقتبس من :

محمد عبد الحسين ، ذكرى فيصل الاول ، ص ١٠٣ .

• ان تجديد الصلات بأقرب وقت، وتوطيدها وتثبيتها • لمن اجل امانى الشعب العراقي • واماني الخاصة • (١) •

واستغل الملك فيصل الاول هذه الفرصة بذكره الدبلوماسي الناجح • اذ قسّر ارسال رئيس الديوان الملكي رستم حيدر • متلافق المادة هذه • الى طهران لمعرب لرؤا شاء شخصيا عن امتثانه من موقفه الاخير • وذلك امانا منه في العمل من اجل اقامة افضل العلاقات المطلوبة مع ايران غاديا للمشكلات التي اعتد استقـرار العديد من المناطق الحدودية الشرقية على حلها الى حد كبير • وفي تعليق للحسيني على هذا الموقف من جانب الملك فيصل يقول :

• وكانت حجة تافهة (٢) اختلفها الملك (فيصل) ليرد ايضاً رئيس ديوانه الى طهران بخبة الاعمال بالسؤولين الايرانيين، وتسهيد الطريق امام جلالته بهزارة مجاملة لايران • لانه كان يعتبر هذه الهارة ضرورية جدا • (٣) •

واختار الملك فيصل ايضاً بذكره موعد هزارة رستم حيدر لبلاط رؤا شاء بحيث يتزامن مع الاحتفال بعيد تنجج الاخير (٤) الذي كان يولي مثل هذه الظواهر اهتماماً خاصاً • وقد بحث الملك فيصل بهذه المناسبة رسالة شخصية الى شاء ايران جاء فيها الاتي نصه :

-
- (١) "المراق" • العدد ٢٦٦٣ • ١٦ نيسان ١٩٣٢ •
 (٢) ربما كان من الافضل ان يقول : " وكانت حجة مواتية " • لانها لم تكن تافهة في واقع الامر •
 (٣) عبد الرزاق الحسيني • تاريخ الدورات العراقية • الجزء الثاني • ص ١٩٩ •
 (٤) ادى رؤا شاء اليهم الدستور لشناعة توليه المرفق يوم الخامس عشر من كانون الاول سنة ١٩٢٥ • الا انه اختار الخامس والعشرين من نيسان ١٩٢٦ لوضع التسليح الشاهنشاهي على رأسه • فعند ذلك اليوم هذا لتقود المرفق •

